تأثير الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية التركية

كتبته: أوزلم ترزي

لفنت كيرفال

يحلل كتاب أوزلم ترزي تأثير عضوية الاتحاد الأوروبي في "التحول المزعوم" في السياسة الخارجية التركية، ولاسيما خلال العقود القليلة الماضية. تعرض الكاتبة بعض الأدبيات الموجودة حول "الأوربة"، وتبين تفسيرات العديد من المفكرين وأصحاب النظريات السياسية للمعايير الأساسية للسياسة الخارجية التركية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، ولاسيما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء والبلدان المرشحة. وتركز الكاتبة على السلطة المعيارية للاتحاد الأوروبي في تشكيل السياسة العالمية، كما تحاول تسليط الضوء على نجاح الاتحاد الأوروبي في تغيير مسار السياسة الخارجية التركية في السنوات القليلة الماضية.

إلى حد ما، لم ينجح الكتاب في تقديم حجج مقنعة حول كيفية حدوث تغيير في السياسة الخارجية التركية، أو كيفية تأثرها في الاتحاد الأوروبي. فترى الكاتبة، بعد تحليل العلاقة التركية الأمريكية والتحالف خلال سنوات الحرب الباردة، أن الاتحاد الأوروبي حل محل الولايات المتحدة، كواضع أو مؤسس لجدول أعمال السياسة الخارجية التركية. ومع ذلك، فإن هذا الرأي مثير للجدل، ولاسيما أن حكومة حزب العدالة والتنمية كانت مترددة في السنوات القليلة الماضية نحو تغيير أهداف السياسة الخارجية التركية وجعلها أكثر انسجامًا مع الاتحاد الأوروبي. ويظهر هذا بوضوح فيما يتعلق بتصاعد وتيرة النبرة القومية (والمأزق الحالي) حول قضية قبرص؛ والخطوات المترددة لحل المشكلة الكردية، والجمود المستمر فيما يتعلق بترسيم المياه الإقليمية، والأجواء الوطنية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، ونزاعات مناطق معلومات الطيران (FIR) (والمناطق الرمادية، ونزع سلاح الجزر) مع اليونان في بحر إيجة، والعلاقات المتوترة مع أرمينيا؛ لذا يرى العديد من المحللين، أن نوايا حكومة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط تتبع مسار السياسة الخارجية الأمريكية أو ما زالت تتأثر الى حد كبير بقرارات واشنطن.

وثمة حجة أخرى يقدمها هذا الكتاب؛ وهي أن تركيا تركت جانبًا من مخاوفها الأمنية في المنطقة إلى حد كبير، وحولت نفسها إلى قوة ناعمة / مدنية مثل الاتحاد الأوروبي. ولكن وجهة النظر هذه مثيرة للنقاش أيضًا، فيمكن للمرء أن يشكك في صحة هذه الحجة من خلال النظر إلى الأزمة الأخيرة بين تركيا وإسرائيل، فضلًا عن التوترات الناجمة عن قرار إدارة جنوب قبرص الخاص ببدء التنقيب عن النفط في البحر الأبيض المتوسط (على الرغم من شرعيته)، والعمليات العسكرية التركية في شمال العراق (وكذلك سيناريوهات التدخل المحتملة في سوريا). وبالتالي، فإن القول بأن السياسة الخارجية

التركية تحولت بعيدًا عن الجوانب الأمنية، وتراجعت أهمية السياسات العليا لتركيا، أمر مثير للنقاش أيضًا. وعلاوة على ذلك، فإنه فيما يتعلق بقرارات "السياسات العليا"، يمكن للمرء أن يجادل بأن القرارات لا تزال تؤخذ على مستوى النخبة التركية، وأن النظام لا يخضع للسلطة المدنية بشكل تام. وتشير آخر تقارير المفوضية الأوروبية إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تسير ببطء نحو فرض السيطرة المدنية التامة على النظام في تركيا. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنح المزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأقليات في البلاد (الأكراد، وغير المسلمين، وما إلى ذلك) وحول اللا مركزية في هياكل الدولة، ويلاحظ أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تتخذ سوى عدد ضئيل من الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف.

على مدى عقود، كانت مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات السياسية في تركيا محدودة للغاية، حيث إن السلطات المركزية كانت تتعامل بحذر مع المنظمات غير الحكومية، واعتبرت أن معظمهم يمثل تهديدات محتملة على إصلاحات التحديث. ومع ذلك، خلال سنوات الحرب الباردة، لم تساهم الجماعات المحافظة التي أعادت بناء وتعزيز نفسها، في تطوير المجتمع المدني المتعدد الآراء. ولذلك، فإن تحول البلد إلى المدنية وتحول السياسة الخارجية التركية يتطلب المزيد من الجهود. وعلى غرار سنوات الحرب الباردة، نرى أنه لا يزال هناك بناء "للمخاوف"، ولاسيما لتبرير قرارات السياسة الخارجية بشأن قضايا مثل المشكلة القبرصية، ومشاكل عضوية الاتحاد الأوروبي، والإرهاب. ولا يزال هناك حديث عن تراجع الإمبراطورية العثمانية وحرب الاستقلال التركية. ومع ذلك، يقال: إن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد أثرت في فرض السيطرة المدنية على نظام الحكم في البلاد. والآن، ليس هناك أدنى شك أن قرارات السياسة الخارجية لأنقرة أصبحت أكثر تعقيدًا مع بروكسل. ومع ذلك، بدأت السياسة الخارجية التركية تضع نفسها داخل أجندة الاتحاد الأوروبي الواسعة للسياسة الخارجية دون تغيير مسارها الأساسي.

بدون شك، يعد هذا الكتاب،مساهمة مفيدة في المناقشات التي تدور حول الطبيعة المتغيرة للسياسة الخارجية التركية، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وما يسمى بالربيع العربي. ومع ذلك، كان يجب على الكاتبة أن تكون أكثر وضوحًا حول كيفية تغيير الاتحاد الأوروبي لصورة السياسة الخارجية التركية، التي تشكلت خلال سنوات الحرب الباردة. وأخيرًا، كان ينبغي عليها أن تكون أكثر إقناعًا حول كيفية ترك تركيا لمخاوفها الأمنية، التي لا تزال دون حل داخل حدودها جانبًا أو تحوِّلها عنها.